مجلة التأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر 2018

مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

Contribution Of The Agricultural Sector In Achieving Food Security In Algeria.

[1] أ د. رايس حدة
جامعة بسكرة
dr_rais2008@yahoo.com

[2] د. رحال إيمان
جامعة بسكرة
rahal.imene@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/01/31 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز المساهمة التي يقوم بها القطاع الزراعي في الجزائر لتلبية متطلبات الأمن الغذائي وتوفير الغذاء مع ضمان استقرار مستوياته وأسعاره، في ظل استمرارية الارتفاع المتزايد لفاتورة الاستيراد خاصة للسلع الغذائية الأساسية مقابل انخفاض في حصيلة صادرات النفط بفعل تدهور أسعاره، وعليه فإن تنمية القطاع الزراعي في الجزائر أصبحت خيارا حتميا لتحقيق الأمن الغذائي والخروج من أزمة الغذاء.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الأمن الغذائي، الجزائر.

Abstract:

Cette étude vise à souligner la contribution du secteur agricole en Algérie pour répondre aux exigences de la sécurité alimentaire et la fourniture de la nourriture tout en assurant la stabilité des niveaux et de ces prix, Avec la continuité de l'augmentation croissante de la facture des importations autant plus les produits alimentaires de base par rapport à une baisse des recettes des exportations de pétrole en raison de la détérioration des couts , Par conséquent, le développement du secteur agricole en Algérie est devenu un choix nécessaires pour assurer la sécurité alimentaire et sortir de lacrise alimentaire.

Keywords: Secteur agricole, Sécurité alimentaire, Algérie.

مقدمة:

يمثل الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر أحد أهم العقبات التي تواجه طبيعة استقرار أفراد المجتمع والدولة على حد سواء، كما تكتسي مسألة توفير الغذاء أهمية بالغة في ظل المتغيرات والتحديات التي يعيشها العالم اليوم، فأصبح أمام الدول تجسيد أحد الخيارين لمواجهة مشكلة نقص الغذاء وتدهور الوضع المعيشي للأفراد، وذلك بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه.

يعتبر تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الغذاء هدفا أساسا تسعى الجزائر على غرار باقي الدول في العالم لتحقيقه وتطوير مستوياته، وتعد الزراعة النشاط الأول والرئيسي الذي من شأنه توفير الغذاء وتلبية متطلبات أفراد المجتمع الغذائية وتحسين وضع الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي للغذاء وتقليص فاتورة الاستيراد، فالقطاع الزراعي واحد من القطاعات الحيوية التي تسعى الدولة جاهدة لتطويره وتفعيله سعيا منها للرفع من إنتاجيته وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلاله، ويركز المختصون على دراسة وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق تبني سياسة زراعية متقدمة وحديثة باستخدام الآلات والمعدات المتطورة في عملية الإنتاج وتأهيل العمال، إضافة إلى أحداث تنمية زراعية وتحقيق ثروة حيوانية كافية لسد احتياجات المجتمع، الأمر الذي يساهم في زيادة الدخل الوطني الإجمالي ويرفع من دخول الأفراد وكذلك زيادة نصيبهم من الناتج الزراعي المحلي.

ونظرا لأهمية مسألة الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لأفراد المجتمع، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة العديد من الأفكار ذات العلاقة بالموضع خاصة بما تقدمه الزراعة من مساهمة في المنتجات الغذائية لتحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

- ✓ **كيف يمكن للقطاع الزراعي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أولا: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.
- ثانيا: أهم السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
- ثالثا: مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أولا: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

منذ بداية السبعينات من القرن الماضي ومشكلة الأمن الغذائي للمجتمعات أصبحت محط إهتمام كامل دول العالم نظراً لما اكتسبته هذه الظاهرة من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية. وعليه وفي هذا الاطار يتطلب فهم مشكلة الأمن الغذائي والتعرف على أبعادها حتى يتم على ضوئه تحديد الوسائل والمداخل ووضع السياسات المناسبة لعلاجها، ويعد تفعيل وتطوير القطاع الزراعي للوصول لتنمية زراعية من أهم السبل التي من شأنها الزيادة في الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء في الغذاء.

1. مفهوم الأمن الغذائي

اختلفت تعاريف الأمن الغذائي نتيجة لاختلاف وتباين وجهات نظر المختصين حول هذه الظاهرة، ومن أهم هذه التعريف نذكر:

شهدت المفاهيم المرتبطة بتوفير الاحتياجات الغذائية تطورات عديدة محاولة لمواكبة التحولات الاقتصادية والتجارية العالمية، لا سيما بعد تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية التي تعتمد على مبدأ التخصص والمزايا التنافسية، وذلك بالانتقال من مفهموم يرتبط بتحقيق الأمن الغذائي الذي يتحقق على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية إذا أتيح للمستهلك وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصادية التي تمكنه من الوصول والحصول المادي على تفضيلاته الغذائية بصورة سليمة وآمنة وبكميات كافية لضمان حياة صحية ومنتجة.[1]

يعرف الأمن الغذائي بأنه " قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان بالإنتاج المحلي أو بتأمين الاستراد الآمن غير المتعرض للتذبذب أو الأخطار من الخارج."[2]

كما عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة التنافسية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.[3]

وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات وبروز مفاهيم التنمية الشاملة والمستدامة ظهر مفهوم جديد للأمن الغذائي والذي يرتبط بعنصر الاستدامة في استهلاك وإدارة الموارد المتوفرة خاصة الطبيعية منها مع ترسيخ أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة ومتنوعة تحفظ الاحتياجات الحالية والمستقبلية لجميع الأفراد.

يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداءا من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة.[4]

إذن الأمن الغذائي المستدام هو استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وانجاز مستويات عالية من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها لكل الأجيال الحالية والمستقبلية.[5]

2. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد مايلي:[6]

– **العوامل الديموغرافية:** يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فغذا شهد السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض ولب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة إلى تزايد كبير في سكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي اجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين، وقد أثبتت

الدراسات ان متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

– **العوامل الطبيعية:** يعزي قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن اشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

– انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزارعة مقارنة مع المساحة الكلية.

– اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

– عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

– للتصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.

– **العوامل التكنولوجية:** المقصود بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة الفاو على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله وادخال التحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامها نوعية محددة.

– **العوامل المادية والمالية:** بالرغم من اهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الإستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي.

اضافة إلى العوامل السابقة توجد مجموعة اخرى من العوامل التي حددها الاقتصاديون والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الأمن الغذائين والتي تتمثل في في الآتي:[7]

– **الوقود الحيوي:** برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في انتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي، وهو ما اثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما ادى إلى اضطرابات غذائية

من غرب افريقيا إلى جنوب آسيا خاصة تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين.

– **العوامل السياسية:** هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق امنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية إلا ان الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزف الكثير وأبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية، بالاضافة إلى السودان هناك سوريا، مصر، تونس وليبيا فالأحداث الجارية تؤثر بشكل كبير على وضعها الغذائي.

3. مفهوم التنمية الزراعية

أثارت مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال على جميع الحدود العالمية والإقليمية والعربية، وهذا لتحقيق الرفاهية وتيسير الظروف الطبيعية لحياة الفرد ومحاولة اتخاذ الاجراءات العملية لتجاوز مشكلة الغذاء، ورغم ما حققته التنمية الزراعية من جوانب ايجابية متعددة، في الوقت الذي نتجت عن الممارسات الزراعية الخاطئة جملة من الآثار السلبية التي تشكل عدة أضرار على البيئة.

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، فقد عرفت التنمية الزراعية انها " كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".[8]

وقد نجم عن التنمية الزراعية طوال عقود القرن الماضي بمختلف مداخلها مشاكل بيئية مختلفة، فقد أسفرت الأنشطة التمويلية الزراعية على مدى القرنين الماضيين عموما عن مشاكل بيئية في كثير من الأماكن ناجحة أساسا عن تناقص التنوع البيولوجي، سوء إدارة مياه الري واللجوء إلى استعمال الموارد المائية الجوفية بشكل مسرف مما سبب تملح التربة، التلوث بالكيماويات الزراعية والتسمم بمبيدات الآفات الزراعية، كما أن لثروة الحيوانات تكاليفها الخاصة ولاسيما في المناطق كثيفة السكان والمحيطة بالمدن، بسبب نفايات الحيوانات وأمراضها، هذا بالإضافة إلى عمليات قطع أشجار الغابات وما يصاحبها من تعرية التصحر وتدهور المراعي ومستجمعات المياه.[9]

ويمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة على أنها الإدارة الناجحة للموراد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أوالزيادة منها إن أمكن الأمر. [10]

ويمكن صياغة الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة كما وصفها الاتحاد الدولي لمنظمات الزراعة المستدامة كما يلي:[11]

- إنتاج غذاء آمن بكميات ذو قيمة غذائية عالية خالية من المتبقيات الكيماوية الزراعية.
- زيادة خصوبة التربة والحفاظ على مستواها على المدى البعيد.
- التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية.
- تطبيق دورة مغلقة لإنتاج استخدام الأسمدة العضوية.
- مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية من حيث العلاقة السوية بين المنتج والمستهلك.
- التقليل إلى أقصى حد من التلوث الذي يمكن ان يسببه النشاط الزراعي.
- إمداد العاملين في إطار الزراعة المستدامة باحتياجاتهم الضرورية.

4. العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي

في هذا الجزء سوف نحاول توضيح العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

يمثل القطاع الفلاحي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطه بباقي القطاعات الأخرى ولدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والقومي الذي بات يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتقدمها، إذ تعتبر الزراعة مصدر أساسي من مصادر الأمن الغذائي في معظم دول العالم، حيث يتم الاعتماد عليها في توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من الأغذية والمنتجات الحيوانية والبحرية، هذا بالإضافة لما تسهم به الزراعة والثروة النباتية من تحسين وتجميل مكونات البيئة المعيشية للمدن والأحياء السكنية، وتتفاوت هذه الأهمية من بلد إلى آخر طبقا لاعتبارات كثيرة منها حجم الزراعة في الدولة والعوائد التي تتحقق منها.

عند بلوغ مستوى معين من إشباع الرغبات الإنسانية لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية والإبقاء على هذا، ويعكس طابع الاستدامة ديمومة نظام ما على المدة الطويل، والزراعة المستدامة تأمل في جني محاصيل ومواد غذائية بصورة فعالة ومنتجة مع تحسين والمحافظة على البيئة وعلى حياة الفرد والمجتمعات المحلية، وينبغي على الزراعة مواجهة رهان اشباع حقوق الأفراد وذلك بأمنهم الغذائي مراعية في ذلك الإبقاء على انتاجية الموارد الطبيعية في المدى الطويل، وأما التنمية المستدامة ما هي إلا الإدارة أو التسيير والحفاظ على مصادر الموارد الطبيعية، وتوجيه التحولات التكنولوجية والمؤسساتية بطريقة تساعد على المستوى او تحسينه وتكون التنمية المستدامة في قطاعات الزراعة،

والغابات والصيد البحري والتنوع البيولوجي، وترقية التنمية الريفية والزراعة وإعداد استراتيجية تحسين الإنتاج الغذائي على المدى الطويل ومنه ضمان الأمن الغذائي، ومنه تكون هذه الترقية ضمانا للحفاظ ولتسيير الموارد الطبيعية تسييرا جيدا.[12]

ثانيا: أهم السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

نظرا لكون المشكلة الغذائية في الجزائر تكمن أساسا في قصور الإنتاج الزراعي بصفة عامة ولإنتاج المواد الزراعية الغذائية المعاشية بصفة خاصة، عن مواجهة الطلب الغذائي المتزايد بسبب العامل الديموغرافي من جهة، وتحسن نمط الحياة من جهة اخرى، لذلك فإن إعطاء الأهمية القصوى لزيادة الإنتاج الغذائيي وتنويع مصادره والارتقاع بكفاءته يعد عنصرا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي، ويمكن أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي عامة والغذائي خاصة العناصر الأساسية التالية: [13]

1. **التوسع الزراعي الأفقي**: تتمثل سياسات التوسع الزراعي الأفقي في زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول، اضافة إلى مساحات أرضية جديدة للزراعة ومجتمعات جديدة أساسها الزراعة تكون مراكز جذب سكانية، وهذا التوسع يتطلب توافر المصادر المائية للري إلى جانب توافر الموارد الأرضية، ويستغرق وقتا طويلا كما يستلزم تكاليف اكبر.

وقد استهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية توسيع المساحة الصالحة للزراعة في المرحلة الأولى الجاري لإنجازها بحوالي 0.6 مليون هكتار عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب والبرنامج الوطني للتشجير.

والبرامج والإجراءات ذات الأولوية فيما يخص التوسع الزراعي الأفقي والتي يمكن ان تحقق نتائج مرضية تتمثل في الآتي:

- تقديم الدعم للجهات المعنية بالزراعة والمزارعين خاصة في منطقة السهول الساحلية في منح الأولوية لزراعة الخضر والمزروعات الصناعية والبقول الجافة والأعلاف، وكذلك تدعيم غرس الأشجار المثمرة مثل العنب والبرتقال في السهول والزيتون، وتدعيم تربية المواشي والدواجن والنحل.
- تقديم الدعم للمزارعين في منطقة السهول الواقعة وراء الساحل لتخصيص الأراضي الزراعية في زراعة الحبوب.
- تدعيم تخصيص الأراضي الزراعية في الهضاب العليا، وإقامة الحواجز المائية وحفر الآبار لاستخدامها في السقي.

2. التوسع الزراعي الرأسي

يقصد بالتوسع الزراعي الرأسي زيادة انتاجية الموارد الزراعية المتوفرة من خلال استخدامها بأسلوب اكثر كفاءة، ويتميز التوسع الزراعي الرأسي عن التوسع الأفقي بعدم احتياجه لقدر كبير من الموارد المائية، وانخفاض التكاليف الناتجة عن استصلاح وزراعة أراضي جديدة، فضلا عن توفير المبالغ الطائلة لإنشاء المرافق الجديدة، كذلك يتميز بأنه سريع العائد بالمقارنة مع الفترة اللازمة للوصول بالتوسع الزراعي الأفقي إلى حد الإنتاجية الاقتصادية، ومادام الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وكذلك الإنتاجية في الجزائر منخفضين إلى حد كبير وخاصة بالنسبة للحبوب والبقول الجافة، فإن امكانية تطويرهما بشرط ادخال الأساليب الانتاجية الملائمة ووسائل الإنتاج الحديثة من عتاد فلاحي وبذور ممتازة وسلالات عالية الإنتاجية وأسمدة ومبيدات كيماوية.

وفي هذا التوجه ركزت هذه السياسة على ما يلي:

- تحسين إنتاج محاصيل الحبوب.
- تحسين وتكثيف الإنتاج الحيواني.
- تربية وصيد الأسماك.
- إنتاج اللحوم الحمراء والحليب.

3. توفير المناخ المشجع لتحسين الإنتاج الزراعي:

لكي يقبل المزارعون والمنتجون على تبني انجازات التكنولوجيا الحديثة، سواء كانت أصنافا نباتية أو سلالات حيوانية أو معاملات زراعية او رعاية بيطرية او نظم إنتاج متطورة...إلخ، ويحققوا من هذا التبني أكبر قدر ممكن من المكاسب " سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف الإنتاج" لتحسين مستوى الإنتاج الزراعب للبلد، يجب أن يتيسر لهم أربعة متطلبات أساسية هي:

- الحصول على مدخلات الإنتاج " كميا ونوعيا" التي توصي بها المؤسسات البحثية والارشادية بصورة ميسرة في الأوقات المناسبة وفي الأماكن القريبة منهم.
- الحصول على التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج أو أدوات ومعدات الإنتاج من المؤسسات التمويلية بشروط ميسرة ومن دون عناء وفي الوقت المناسب.
- الحصول على الأسواق لبيع منتجاتهم بسهولة ويسر والحصول على أسعار مناسب.

- حوافز اقتصادية مشجعة لتبني وتطبيق منجزات التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال توازن مفيد بين أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية يترك لهم عائدا عادلا يتناسب مع تنامي جهدهم وحسن إدارتهم الإنتاجية.

وتتحقق هذه المتطلبات بتوفير الشروط الأساسية التالية:

- تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي: وذلك بتوفير الظروف المشجعة للاستثمار الزراعي بمستوياته المختلفة، الاستثمار المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية مثل استصلاح الأراضي وتعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها وغيرها من مشاريع البنية التحتية.
- تعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها: عن الموارد المائية أصبحت مسألة حيوية في الجزائر سواء بالنسبة لتنمية الانتاج الزراعي، واستمراريته، او بالنسبة للصناعة وحاجات السكان من مياه الشرب واتغطية مختلف هذه الاحتياجات من المياه في المستقبل يستلزم أن تبذل جهودا معتبرة لتحقيق إنجازات جديدة في مجالات المياه، وصيانة شبكات نقل وتوزيع المياه وترشيد استخدام المياه.
- نظام تسويق فعال: في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين أصبحت أسعار المنتجات الزراعية باستثناء الحبوب تتحدد حسب قوى العرض والطلب ويحتكر تسويقها الوسطاء الخواص غير المهيكلين في معظمهم، والذين لم يتقيدوا بضوابط المهنة وأخلاقيات التجارة، مما تسبب في إلحاق الضرر بالمنتجين والمستهلكين معا، ولذلك ينبغي لنظام التسويق أن يكون عادلا وفعالا، بمعنى أن يعطي للمنتج الزراعي حقه كاملا، ويحقق الربح من خلال الخدمات التي يقدمها للعملية التسويقية، وكفئا بمعنى أن يكون قادرا على تسويق المنتجات الزراعية بأفضل أسعار ممكنة وفي الأوقات المناسبة وبأقل قدر من المفقود أو التالف على شرط عدم إلحاق الضرر بالمستهلكين.
- مؤسسات خدمية ديناميكية: تقوم المؤسسات الخدمية الحكومية وغير الحكومية وخاصة التعاونية، بدور رئيسي في عملية التنمية الزراعية، ومن ثم فإن دعم إنشاء المؤسسات الخدمية في مختلف المجالات وعلى مستوى جهات الوطن، وتحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه وبتوافق مع روح العصر، يمثل ركنا أساسيا وشرطا لا غني عنه لنجاح العملية الإنتاجية الزراعية، ومادام العنصر الفاعل والداعم للنشاط الإنتاجي هو

البحث العلمي والارشاد أي التكنولوجيا فإنه يستلزم على الحكومة ان تعطيه الأولوية بمنحه الدعم الكافي حتى تتمكن المؤسسات البحثية من القيام بدورها على أكمل وجه.

ثالثا: مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

1. واقع الأمن الغذائي في الجزائر

إن انعدام الأمن الغذائي في الجزائر يشكل تحدى كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافي، حيث عانى من التهميش في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب الطلب الاستهلاكي، وبالمقابل ارتفعت الواردات الغذائية حيث تجاوزت 2 مليار دولار خلال سنوات التسعينات وتعدت 4 مليار دولار سنة 2010 ومن المتوقع أن تتعدى 6.5 مليار دولار سنة 2020.

ويعود السبب في ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية إلى أن المساحة المستغلة زراعيا تعد ضعيفة، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد منها عام 2000 نحو 0.20 هكتار بعد ما كان 0.36 هكتار عام 1982، بالإضافة إلى التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر وضعف الإكتفاء الذاتي والخطر المتأتي من اعتمادها على الخارج بالاستيراد لا يعبر على مستوى الأمن الغذائي، كما توجد عدة عوامل أخرى ساهمت إلى حد كبير في عرقلة تطور القطاع الفلاحي وإحداث تنمية فلاحية " ضعف استخدام المكننة في الزراعة، انخفاض استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، ضعف هياكل التسويق".[14]

وفي هذا الإطار صنفت التقارير الدولية لسنة 2013 الجزائر في المرتبة 73وراء كل من تونس في المرتبة 50 والمغرب في المرتبة 59، من حيث توفيرها للأمن الغذائي من بين 105 دولة في العالم، وتم تقدير تنقيطها بـ 5.4 على 100، ووفق تصنيف صادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة Economiste البريطانية الذي رتب 11 دولة عربية بالنسبة للأمن الغذائي، حيث احتلت الجزائر فيه المركز 8 عربيا و70 عالميا من بين 109 دولة، بعد كل من الكويت التي تصدرت الدول العربية والتي جاءت في المرتبة 28 عالميا، تلتها الإمارات بالمرتبة 30 عالميا، ثم السعودية 32 عالميا، تونس 54 عالميا، الأردن 59 عالميا، المغرب 63 عالميا وأخيرا مصر 66 عالميا.[15]

2. مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

إن أهمية الزراعة ومساهمتها في توفير الغذاء ودفع عجلة التنمية، تتجلى منخلال الوظائف التي يقوم بها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوظني، حيث تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر 29 مليار دولار سنة 2012 أو ارتفاع بنسبة تقارب 32 % بالمقارنة مع سنة 2011 حسب الاحصائيات التي قدمتها وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أكد مدير الاحصائيات الفلاحية للوزارة أن قيمة الإنتاج الفلاحي المحقق خلال الموسم 2011 / 2012 بلغت 2.223 مليار دينار أي ما يعادل 29.3 مليار دولار مقابل 22 مليار دولار سنة 2011، ومن حيث قيمة الخضر فإن الخضر ساهمت في رفع الإنتاج الوطني بنسبة 29.2 % من الإنتاج الإجمالي متبوعة باللحوم الحمراء 18.2 % والزراعات الكبرى " الحبوب" بنسبة 11.8 % والتمور 8.4 % والفواكه 7.8 % والحمضيات 5.9 % والحليب 6.7 %، ويمكن ابراز المساهمات الممكنة للزراعة في التنمية الاقتصادية وتوفير الغذاء في الجزائر من خلال المؤشرات الآتي ذكرها:[16]

- **مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:** يؤثر القطاع الزراعي تأثيرا مباشرا في النمو الاقتصادي الوطني ولكن بدرجات متفاوتة حسب البلدان وحسب مدى اعتمادها على الزراعة ودرجة تنوع الاقتصاد، حيث لم يحقق القطاع الزراعي المرتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات هطول الأمطار مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2011/2005 ، وكانت مساهمته بسيطة جدا لا تتعدى 9.2 % وهو ما نحاول ابرازه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور الناتج الزراعي في الجزائر بالأسعار الجارية 2005 /2010)

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الزراعي " مليون دولار"	7.902	8.805	10.105	11.197	12.751	13.471
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي "%"	7.7	7.5	7.5	6.6	9.2	9.0
نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"	240	263	297	323	362	376

المصدر: بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص: 148.

من خلال معطيات الجدول السايق نلاحظ ارتفاع في الناتج الزراعي وقد صاحبه ارتفاع في نصيب الفرد من هذا الناتج، وهذا رجع إلى التحسن الملحوظ في أداء النشاط الزراعي، ونتائج تطبيق الإصلاحات التي علافها القطاع في هذه الفترة والفترة التي سبقت، وتبقى مساهمة الناتج الزراعي

ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي وهي في تناقص جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يوضح أن الزراعة تسهم بقليل في تكوين الدخل الوطني.

- **مساهمة الزراعة في توفير فرص العمل (العمالة):**

تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع خاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية اضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع الإنتاجية من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كذلك فإنه يمكن الإستفادة منها في القطاعات الأخرى أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة الشرائية العاملة في الزراعة.

وقد تبين أن تصاعد وتيرة القوى العاملة الكلية يصاحبها تغيرات متذبذبة في نسبة اليد العاملة الزراعية، وذلك طيلة الفترة 2011/2005، ويعزي ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، وكذا ارتباط العمل النشاطي الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية وبالتالي ترتفع مستويات البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية، وبالرغم من كل الاصلاحات الزراعية والتسهيلات التي منحتها الحكومة استجابة لسوق العمل إلا أنها العمل في هذا القطاع مرهون بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وعليه تبقى نسبة القوى العاملة في الزراعة متدنية مقارنة مع القطاعات الأخرى.

- **مساهمة الزراعة في توفير الاحتياجات الغذائية:**

تعد قضية الأمن الغذائي وتوفير الغذاء قضية راهنة، فحسب وزراة الفلاحة والتنمية الريفية فإن الأمن الغذائي يصبوا إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة، وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات " كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي"، فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي.

ومن خلال معطيات الدراسة تبين أن مساهمة الزراعة المحلية في توفير الغذاء جيدة إلى حد ما في بعض المنتجات الزراعية النباتية على غرار الخضر والفواكه، لكنها ضعيفة في محاصيل أخرى وخاصة المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في تركيبة غذاء المواطن الجزائري خاصة الحبوب التي عرفت بدورها ارتفاعا كبيرا في أسعارها على مستوى السوق المحلية، إذ نلاحظ الثبات النسبي لمساهمة الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2011/2004، كما يمكن الإشارة إلى أن الاحتياجات الغذائية يتم تلبيتها من الإنتاج المحلي بنسبة 72 % والباقي حوالي 28 % من الاستيراد وحسب تقارير وزراة الفلاحة سنة 2012 ، إذ تبقى الجزائر أسوأ حالا من تونس والمغرب في المجال الزراعي بسبب إهمالها لهذا القطاع لسنوات عديدة، وأن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الغذائي للجزائر يتمثل في التبعية المطلقة للخارج وخاصة المنتجات الاستراتيجية، حيث تستورد الجزائر 85 % من البقول الجافة، 90 % من الحوم البيضاء، 57 % من الحليب، 18% من اللحوم الحمراء، وتكشف هذه الأرقام عن وضع كارثي في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد 80.4 % من مجموع الواردات الإستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي وشراء السلع الاجتماعي،

وتعتبر الحبوب وفي مقدمتها القمح من السلع الإستراتيجية التي يتوقف عليها الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، والتي تعتمد الجزائر في توفيرها على الخارج حيث تصنف الجزائر من ضمن الدول الأوائل في استيراد الحبوب، وتعتمد زراعة الحبوب في الجزائر على الري المطري رغم ندرة وتذبذب كمية الأمطار المتساقطة خاصة بالمناطق المخصصة لزراعة هذه السلعة الغذائية الغذائية الإستراتيجية، وهذا ما أدى بالمختصين في ميدان الزراعة إلى التفكير في التوجه نحو الري التكميلي الذي يعتبر وسيلة فعالة لرفع إنتاجية المحاصيل وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الحبوب التي تعاني عجزا كبيرا على المستوى المحلي.

الخاتمة:

يعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه أغلب دول العالم عندما يكون الطلب على الغذاء أكبر من عرضه، وهذا هو الوضع الغالب على مستوى توفير الغذاء عالميا، خاصة أمام التزايد السكاني السريع مقابل تقلص المساحات الزراعية واستخدامها لأغراض التوسع الصناعي والعمراني، وإن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت ذات أبعاد كبيرة نظرا لاعتمادها الشبه كلي على استيراد مختلف انواع السلع الغذائية وغيرها من المواد الأساسية من الأسواق الخارجية، حيث تزايدت نسب الواردات الغذائية في الجزائر من 2600.2 مليون دولار سنة 1996 إلى 9.75 مليار دولار

سنة 2011 وهذه النسب في تزايد مستمر،، بالرغم من الجهود الجادة المبذولة من قبل الدولة لتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على استقرار مستوياته من خلال اتخاذ جملة من السياسات التنموية والبرامج خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزارعي الذي عرف معدلات نمو عالية في الآونة الأخيرة، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي المحلي في تلبية متطلبات الغذاء المتزايدة تبقى ضئيلة جدا.

وعليه فإن هذا الوضع يتطلب إعداد استراتيجية فعالة للرفع من كفاءة ومساهمة القطاع الزراعي وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال:

- إدارة الموارد والإمكانيات الزراعية والمائية المحلية وحسن استغلالها للوصول لتنمية زراعية واقتصادية واجتماعية.
- محاولة تحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، واستصلاح المساحات المخصصة للزراعة.
- تطوير ودعم عمليات الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية الزراعية وذلك لإتاحة الغذاء وتوفير الاكتفاء منه.

المراجع:

[1] ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، العدد 15، ص: 200.

[2] رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015 ، العدد 13، ص: 51.

[3] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص: 24.

[4] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص ص: 52،51.

[5] بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المالية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي – حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014،2015، ص: 5.

[6] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23، 24 نوفمبر 2014 ، ص ص: 4،5.

[7] كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص: 36، 39.

[8] بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص: 24.

[9] المرجع السابق، ص: 27.

[10] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص: 57.

[11] المرجع السابق، ص: 57.

[12] بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص ص: 38،39.

[13] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص ص: 263، 283.

[14] علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر " قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغزائي العربي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص: 2،3.

[15] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص: 50.

[16] بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص ص: 147،160.